مغرب المقاولات
الصغرى المتوسطة

يقظة

نشرة اليقظة
للمقاولة الصغرى و المتوسطة

العدد 1

- مارس 2023-

إصدار رقم 1- مارس 2023

يقظة للمقاولة الصغرى و المتوسطة

النشرة الدورية

برنامج المواكبة الجديد

برنامج تطوير – البحث والتطوير والابتكار

يهدف صندوق دعم الابتكار إلى تشجيع ودعم الابتكار في القطاعات الصناعية والقطاعات التكنولوجية المرتبطة بالصناعة. وهو مصمم لتمويل مشاريع البحث والتطوير والمبادرات التكنولوجية وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تحفيز الابتكار داخل المقاولات المغربية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت مغرب المقاولات برنامج "تطوير – البحث والتطوير والابتكار"، الذي خصص له، من خلال صندوق دعم الابتكار، ميزانية سنوية قدرها 300 مليون درهم للفترة الممتدة من 2022 إلى 2025. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم ما لا يقل عن 100 مشروع مؤهل سنويا من خلال مبادرات الدعم المختلفة.

وسيساعد هذا الدعم في توجيه القطاع الصناعي الوطني نحو اعتماد تقنيات الصناعة 0.4 بما في ذلك التشغيل الذاتي والذكاء الاصطناعي فضلا عن تسريع تحول الطاقة

شروط التأهيل لهذا البرنامج:

- مشاريع البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي الصناعي وابتكار المنتجات/العمليات و/أو تثمين براءات الاختراع التي تنفذها المقاولات الصناعية.
- المشاريع التعاونية الصادرة عن تكتل وتضم عضوين على الأقل. يجب أن يتم تنفيذ المشروع التعاوني من قبل مقاولة صناعية واحدة على الأقل وأن يتم تصنيفه من قبل المجموعة المعنية.
- المشاريع الناتجة عن الشراكة بين مقاولة صناعية ومدينة الابتكار أو مركز البحث والتطوير أو المركز الفني الصناعي والمدعومة من هذه الشركة.

عروض الدعم المتكاملة

يقدم البرنامج عرضًا متكاملاً يعمل على ثلاثة مستويات متميزة:
يوفر أولا وقبل كل شيء، دعما ماليا بنسبة 80% إلى مليون درهم لكل مشروع لتسهيل التثمين الصناعي أو التجاري لبراءات الاختراع.

ثم يقدم دعمًا ماليًا بنسبة 60% إلى 4 ملايين درهم لكل مشروع يخص مبادرات البحث والتطوير والابتكار المرتبطة بتطوير منتجات أو عمليات جديدة. وأخيرا، يدعم البرنامج تصنيع المنتجات المبتكرة في المرحلة التجريبية بدعم مالي بنسبة 30% يصل إلى 5 ملايين درهم لكل مشروع.

إطلاق الطلب الأول للمشاريع

تم إطلاق الطلب الأول للمشاريع المتعلقة ببرنامج "تطوير - البحث والتطوير والابتكار"، يوم الاثنين 16 يناير 2023 بالدار البيضاء بحضور السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة والسيد شكيب العلج رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وتستهدف هذه الشراكة جميع المقاولات الخاصة العاملة في القطاع الصناعي بالمغرب والتي يبلغ رقم معاملاتها أو يفوق 10 مليون درهم. كما أن المقاولات الناشئة في المرحلة التأسيسية مؤهلة أيضًا بشرط أن تقدم خطة عمل مفصلة على مدى فترة لا تقل عن ثلاث سنوات بما في ذلك سنة واحدة على الأقل حيث يتجاوز حجم المبيعات المتوقع 10 ملايين درهم.

وتتاح للمقاولات المهتمة الفرصة لتقديم طلباتها حتى 15 ديسمبر 2023. وبمجرد الانتهاء من عملية الاختيار، ستقوم لجنة المراقبة في صندوق دعم الابتكار بالموافقة على المشاريع المختارة، مما يمثل بداية مراحل التعاقد والتمويل والمراقبة.

في هذا العدد

برنامج تطوير - البحث والتطوير والابتكار

قانون المالية 2023

مستجدات

الأخبار التشريعية

المقاولات الصغرى والمتوسطة في أفريقيا

قانون المالية 2023

تم نشره بالجريدة الرسمية رقم 7154 مكرر بتاريخ 23 ديسمبر 2023

يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023 سلسلة من الإجراءات تهدف خاصة إلى تحفيز الاقتصاد الوطني ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي بدأتها المملكة:

- وتتمثل الأولوية الأولى في الانتهاء من تعميم التأمين الصحي الإلزامي على جميع الفئات الاجتماعية، وتوسيع نطاق الإعانات الأسرية تدريجيا من خلال استهداف السكان المحرومين بشكل مباشر بفضل السجل الاجتماعي الموحد، مع تسريع تغطيته ليشمل البلد بأكمله.

- ويهدف المحور الثاني إلى تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وتعزيز الاستثمار العمومي في مشاريع البنية التحتية والاستراتيجيات القطاعية لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية، والسيادة الغذائية والصحية والطاقة.

- أما النقطة الثالثة، وهي تكريس العدالة الترابية، فستستمر في تنفيذ مشروع الجهوية المتقدمة وبرنامج تقليص الفوارق المكانية والاجتماعية.

- ويضمن المحور الرابع استدامة الإصلاحات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية، بما في ذلك تحسين تحصيل الضرائب، وآليات التمويل المبتكرة، وترشيد النفقات الإدارية، وإصلاح الصفقات العمومية وقانون المالية، فضلا عن تحسين أداء الحقيبة العمومية.

وعلى الصعيد الضريبي، تتعلق التدابير الأساسية لسنة 2023 على وجه الخصوص بالضريبة على الشركات ومساهمة التضامن الاجتماعي والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من التدابير، خاصة تلك المتعلقة بالإجراءات الضريبية.

ضريبة الشركات:

ينص القانون على إصلاح تدريجي على مدى 4 سنوات لتوحيد معدل الضريبة على الشركات .تم وضع أسقف لمعدلات ضريبة الشركات لشركات CFC ومناطق التسريع الصناعي (ZAI) وتلك العاملة في الاستثمارات الكبرى .تخضع الشركات الموجودة في مناطق التسريع الصناعي لتغييرات ضريبية، بما في ذلك اقتطاع5 ٪ من أجور الكيانات القانونية .يمكن لشركات خدمات CFC تخصيص مخصصات للاستثمارات القابلة للخصم تصل إلى25 ٪ من الربح الضريبي بعد ترحيل الخسارة . ترشيد النظام الضريبي لمؤسسات الاستثمار الجماعي العقاري.

حالة المقاول الذاتي:

وفيما يتعلق بالمقاولين الذاتيين، فإن قانون المالية لسنة 2023 يسمح الآن للدولة بفرض ضريبة تصل إلى30 ٪ على كل الدخل الذي يتجاوز 80.000 درهم، المحقق مع عميل واحد على مدار سنة .والحجة المطروحة هي حماية الموظفين.

مساهمة التكافل الاجتماعي:

وفيما يتعلق بمساهمة التضامن الاجتماعي، يتم تجديد نظام CSS للأعوام 2022 و2023 و2024 و2025.

ضريبة الدخل:(IR)

يتم تطبيق ضريبة مقتطعة بنسبة 10% على المكافآت المختلفة الخاضعة ل ضريبة الدخل .يتم زيادة الخصم الثابت للنفقات المهنية إلى 20٪. يبلغ الحد الأقصى للإعفاء من ضريبة الدخل 1 مليون درهم ويتم إلغاء المزايا الضريبية لموظفي بنوك CFC وشركات التأمين. يتم تعديل نظام ضريبة الدخل على الممتلكات من خلال طلب رأي مسبق للإدارة ومراجعات لنقل المباني المشغولة كمقر إقامة رئيسي. يتم تقديم ضريبة مقتطعة للأشخاص العاملين لحسابهم الخاص ووحدة المعالجة المركزية.

ضريبة القيمة المضافة:(TVA)

تخضع خدمات المهن الحرة لمعدل ضريبة القيمة المضافة القياسي (20%). ويتم تقديم إعفاء دون الحق في الخصم للمصنعين ومقدمي الخدمات الذين يقل رقم معاملاتهم عن 500.000 درهم. ويتوقف إعفاء المنتوجات والتجهيزات الفلاحية على الالتزام بإجراءات تضبط بأمر.

التدابير المشتركة:

وتشمل التدابير المشتركة خفض معدلات المساهمة الدنيا، وهو إجراء يهدف إلى تشجيع الشركات على زيادة الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي؛ بالإضافة إلى إجراء يهدف إلى تعديل الإعفاء من ضريبة الاستقطاع على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركات ذات وضع CFC والشركات الموجودة في مناطق التسريع الصناعي.

علاوة على ذلك، ينص قانون المالية لعام 2023 على تخفيض تدريجي على مدى 4 سنوات لضريبة الاستقطاع على الدخل من الأسهم والأسهم والدخل المماثل، من 15% إلى 10%.

مستجدات

إطلاق مشروع "WE-FI" مع البنك الدولي

بالتعاون بين البنك الدولي ووكالة مغرب المقاولات الصغرى و المتوسطة وفدرالية غرف التجارة والصناعة والخدمات المغربية، نظمت وزارة الصناعة والتجارة حدثا هاما يوم 21 ديسمبر 2022 بالرباط. وخصصت هذه المناسبة للإطلاق الرسمي لبرنامج مبادرة تمويل رائدات الأعمال(We-Fi) ، المصمم خصيصًا لدعم المقاولات التي تقودها النساء من خلال تسهيل نموها بفضل استخدام التجارة الإلكترونية.

ويقدم البرنامج الدعم لـ 1500 مقاولة صغرى ومتوسطة تديرها نساء لتطوير أنشطتها من خلال التجارة الإلكترونية. وتهدف هذه المبادرة إلى تزويدهم بفهم متعمق لاستراتيجيات للبيع عبر الإنترنت وتعزيز مهاراتهم في استخدام الأدوات الرقمية.

والهدف من هذا البرنامج هو تسهيل تطوير أنشطتهم في التجارة الإلكترونية، وتحفيز زيادة المبيعات، والتوسع في أسواق جديدة ونمو أنشطتهم التجارية.

ميثاق الاستثمار الجديد

اتخذ المغرب خطوات جريئة لتحديث إطاره القانوني المخصص للاستثمار، بما يتماشى مع مبادئ" النموذج التنموي الجديد."

ولتحقيق رؤيتها المتمثلة في الوصول إلى استثمارات خاصة تمثل ثلثي إجمالي الاستثمارات بحلول سنة 2035، تم طرح " **ميثاق الاستثمار " الجديد** .يوجه هذا الميثاق الاستثمارات نحو الأولويات الاستراتيجية ويوفر بيئة تحفيزية جذابة.

ويرتكز هيكل الميثاق على ثلاثة محاور أساسية:
1. إنشاء آليات دعم الاستثمار؛
2. تحسين مناخ الأعمال؛
3. تعزيز الحكم الموحد واللامركزي.

نُشر القانون الإطار رقم 03-22 المؤرخ في 9 ديسمبر 2022 المتعلق بتشكيل ميثاق الاستثمار في الجريدة الرسمية عدد 7151 المؤرخة في 12 ديسمبر 2022

أهداف ميثاق الاستثمار

ويؤسس ميثاق الاستثمار الجديد، من خلال محوره الأول، لنظام دعم كامل من خلال 4 آليات:
- نظام رئيسي : مكافآت تصل إلى 30% من مبلغ الاستثمار
- نظام للمشاريع الاستراتيجية : تدابير دعم محددة، خاصة للمشاريع ذات الطبيعة السيادية أو ذات القدرة على جذب النظم البيئية.
- نظام مخصص لتطوير المقاولات المغربية على الصعيد الدولي : تدابير لتعزيز النفوذ الاقتصادي للمغرب في جميع أنحاء العالم
- نظام مخصص للمقاولات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة الحجم : تدابير لتبسيط الوصول إلى التمويل وتدابير الدعم

ويهدف الميثاق إلى تحفيز الاستثمارات من خلال التركيز بشكل خاص على الاستثمارات الخاصة وتشجيع المقاولات والمستثمرين على الالتزام بسرعة أكبر وبقوة أكبر بالانتقال نحو اقتصاد مستدام وبيئي. ولتحقيق هذه الغاية، حددت تسعة أهداف رئيسية:

1. تعزيز الإنتاج المحلي
2. الحد من الفوارق الإقليمية
3. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
4. تحسين مناخ الأعمال
5. استهداف القطاعات ذات الأولوية
6. الحد من عدم المساواة الإقليمية
7. خلق فرص عمل مستدامة
8. زيادة الاستثمار الخاص
9. تعزيز التنمية المستدامة

آلية مخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة

وينطبق هذا النظام على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تشكل الغالبية العظمى من نسيج المقاولات المغربي .وستستفيد هذه المشاريع الاستثمارية، التي ستحملها هذه الأنماط من الجهات الفاعلة، من تدابير محددة لدعمها بما يتجاوز المكافأة المالية، لا سيما فيما يتعلق بدعم التمويل والتدريب وهيكلة المشاريع. يجب نشر النص التنفيذي في موعد لا يتجاوز 12 شهرًا بعد نشر الميثاق بالجريدة الرسمية.

العرض المالي والتقني للميثاق

يقدم ميثاق الاستثمار الجديد عرضا متكاملا يجمع بين الحوافز المالية الجذابة ومجموعة من التدابير التقنية الملائمة للمستثمرين. من ناحية الجانب المالي، تقدم فوائد مثل التخفيضات الضريبية والإعفاءات الضريبية والاعتمادات الضريبية.، فضلا عن برامج المنح والقروض بأسعار تفضيلية. وعلى الجانب التقني، فهو يضمن سهولة الوصول إلى البنية التحتية القائمة، ويبسط القواعد التنظيمية اللازمة لتسريع المشاريع الاستثمارية، ويشجع تنمية المهارات من خلال برامج التدريب، ويشجع نقل التكنولوجيا. وهذا المزيج من الحوافز المالية والتقنية يخلق بيئة مواتية للاستثمار في المغرب.

بالنسبة للعرض المالي فيتعلق بما يلي:
- الحوافز الضريبية: التخفيضات الضريبية، الإعفاءات الضريبية، الاعتمادات الضريبية.
- الدعم والقروض: برامج الدعم والقروض بأسعار فائدة تفضيلية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إمكانية عقد شراكة مع القطاع العام لتقاسم تكاليف البنية التحتية والمشاريع الأخرى.

بخصوص العرض الفني:
- الوصول إلى البنية التحتية: ضمان سهولة الوصول إلى البنية التحتية القائمة (النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وما إلى ذلك).
- لوائح مبسطة: عمليات موافقة مبسطة ولوائح واضحة لتسريع المشاريع الاستثمارية.
- التدريب وتنمية المهارات: مبادرات تدريبية لتلبية المتطلبات التقنية للمستثمرين.
- نقل التكنولوجيا: تشجيع نقل التكنولوجيا بين المستثمرين والجهات المحلية.

قانون رقم 21.102 المتعلق بالمناطق الصناعية

القانون رقم 21.102 المتعلق بالمناطق الصناعية يدخل حيز التنفيذ. وقد تم وضع هذا القانون الجديد لإنشاء إطار معياري للبنية التحتية الصناعية وتطوير عرض المناطق الصناعية ليلبي احتياجات المقاولات، ويحدد، بموجب أحكام مادته الأولى، الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية:

- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، بما في ذلك الخدمات المرتبطة به، من خلال إتاحة الأراضي لهذا الغرض.
- ضمان تطوير المناطق الصناعية وإدارتها وتطويرها وصيانتها من أجل تحسين جودتها وتنافسيتها وجاذبيتها، وكذلك مكافحة المضاربة على الأراضي.
- وضع الأدوات اللازمة لضمان الإدارة المستدامة والفعالة للمناطق الصناعية.

وبالتالي، فإن هذا النص الجديد، الذي لا يتعلق نطاق تطبيقه بالمناطق التي تم إنشاؤها في إطار القانون رقم 19-94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي (الفصل 2)، ينص على وضع مخطط وطني للمناطق الصناعية واللوائح العامة لمناطق التسريع الصناعية التخطيط والتطوير والتسويق، وإجراءات تثمين قطع الأراضي والمباني التي تم تركيبها في المناطق السكنية من قبل المستثمر، بالإضافة إلى الإجراءات الواجب اتخاذها لاستعادة القطع المذكورة في حالة امتناع المستثمر عن تقييمها.

يوفر القانون رقم 21.102 المتعلق بالمناطق الصناعية العديد من المزايا الملموسة للمستثمرين، على وجه الخصوص:

1. تشجيع الاستثمار: يهدف القانون إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال توفير الأراضي المطورة للوحدات الإنتاجية. مما يسهل إنشاء المقاولات الصناعية ويعزز النمو الاقتصادي.
2. تحسين جودة المناطق الصناعية: ينص القانون على تطوير المناطق الصناعية، وإدارتها، وتطويرها، وصيانتها. وهذا يضمن للبنية التحتية جودة عالية وتنافسية وجاذبية للمستثمرين.
3. مكافحة المضاربة على الأراضي: يهدف القانون إلى مكافحة المضاربة على الأراضي من خلال تنظيم إدارة المناطق الصناعية. وهذا يضمن استخدام الأرض للأغراض الصناعية وليس لأغراض المضاربة.
4. الإدارة المستدامة: يضع القانون آليات لضمان الإدارة المستدامة والفعالة للمناطق الصناعية. وهذا يساهم في استدامة الاستثمارات الصناعية.
5. أسعار تنافسية: يستفيد المستثمرون من الأراضي والبنية التحتية بأسعار تنافسية من خلال عقود البيع أو الموقع الموقعة مع الجهات المسؤولة عن تنظيم المناطق الصناعية.
6. الخطة الوطنية للمناطق الصناعية: تم وضع خطة وطنية لتطوير المناطق الصناعية بما يلبي احتياجات المستثمرين. وهذا يضمن وجود استراتيجية منسقة للتنمية الصناعية في جميع أنحاء البلاد.
7. ضوابط بيع وتأجير الأراضي: يحدد القانون قواعد بيع أو تحديد موقع الأراضي المطورة، مما يضمن الشفافية واليقين القانوني للمستثمرين.
8. التدابير في حالة عدم التثمين: من المقرر اتخاذ تدابير لاستعادة الأراضي والمباني إذا لم يقوم المستثمرون بتقييمها، مما يشجع الاستخدام النشط للبنية التحتية.

النسخة الأولى من اليوم الوطني للصناعة في مارس 2023

انطلق "اليوم الوطني للصناعة" في نسخته الأولى يوم 29 مارس 2023 بالدار البيضاء بشراكة بين وزارة الصناعة والتجارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وينظم هذا الحدث تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ويجمع بين الفاعلين العموميين والخاصين والوزارات والاتحادات المهنية. ويتمثل هدفها في تسهيل حوار بناء حول التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمار الإنتاجي والترويج لعلامة المغرب.

كما تميزت هذه المبادرة بتوقيع اتفاقيتين. الأولى تهدف الى تجديد التعاون بين وزارة الصناعة والتجارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل التنظيم السنوي لهذا الحدث، في حين تهدف الاتفاقية الثانية الى دمج المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بهدف تشجيع الاستخدام الأمثل للملكية الصناعية والتجارية.

وبفضل استراتيجيات مثل خطة النهوض 2005-2009، وخطة التسريع الصناعي 2014-2020، وخطة الإنعاش الصناعي 2021-2023، تطورت الصناعة المغربية بأنظمة بيئية فعالة، لا سيما في المجالات الرئيسية مثل صناعة الطائرات ومكوناتها وصناعة السيارات.

وسيحتل يوم الصناعة الوطني الآن مكانة بارزة في التقويم السنوي، حيث سيقام على المستوى الإقليمي لتسليط الضوء على الإمكانات الصناعية المحلية ومعالجة قضايا محددة.

صندوق المناطق الصناعية المستدامة : تدشين توسعة المنطقة الصناعية عين الجوهرة

ترأس حفل تدشين توسعة المجمع الصناعي عين الجوهرة بتيفلت يوم 15 مارس 2023، وزير الصناعة والتجارة رياض مزور، وأليس أولبرايت رئيسة هيئة تحدي الألفية.

ويهدف المشروع، الذي يدعمه صندوق المناطق الصناعية المستدامة ضمن برنامج التعاون "الميثاق الثاني" الممول من هيئة تحدي الألفية، إلى تعزيز نماذج المناطق الصناعية المستدامة لتحسين الإنتاجية والأداء البيئي والاجتماعي.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 153.2 مليون درهم، منها 74.1 مليون من صندوق المناطق الصناعية المستدامة، لخلق ما يقارب 19 ألف منصب شغل وتشجيع الاستثمارات الصناعية بقيمة 2.2 مليار درهم.

تم إنشاء ما يقرب من 94.000 منصب شغل في ظل هذه الحكومة في مجال الصناعة

خلال افتتاح اليوم الأول الوطني للصناعة الذي أقيم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ونظمته وزارة الصناعة والتجارة بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أكد السيد مزور بأن القطاع الصناعي يستهدف خلق 410 ألف منصب شغل، وقد تم تسجيل ما يقرب 94000 وظيفة صافية منذ بداية ولاية الحكومة.

كما سلط الضوء على الحاجة إلى تقديم مهن جديدة، وتعزيز القدرات التكنولوجية والبنية التحتية، وتعزيز البحث والتطوير، وتسريع التحول البيئي للصناعة.

الأخبار التشريعية

تميز الربع الأول بالأخبار التشريعية والتنظيمية. وعلى وجه الخصوص، دخل القانون الجديد 102-21 المتعلق بالمناطق الصناعية حيز التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، تم نشر مراسيم لتعديل ضريبة القيمة المضافة ووضع آليات لدعم الاستثمار.

مرسوم رقم 1.23.2 صادر في 25 رجب 1444 (16 فبراير 2023) يتعلق بتطبيق نظام دعم الاستثمار الرئيسي ونظام الدعم النوعي المطبق على المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي.

قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 83-23 مؤرخ في 17 جمادى الآخرة 1444 مؤرخ في 10 يناير 2023: يتعلق بتحصيل الضريبة المهنية من طرف المديرية العامة للضرائب.

قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 23.449 الصادر في 23 رجب 1444 المؤرخ في 14 فبراير 2023: يكمل قرار وزير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والحرف رقم 94.1308 الصادر في 7 ذو القعدة 1414 المؤرخ في 19 أبريل، 1994 إنشاء قائمة السلع الخاضعة لتدابير تقييد كمية على الواردات والصادرات.

دخل القانون الجديد رقم 21.102 المتعلق بالمناطق الصناعية حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية رقم 7173 بتاريخ 27 فبراير. ومع الأخذ في الاعتبار غياب نظام قانوني محدد، فإن الهدف من هذا القانون الجديد هو تطوير مناطق صناعية جديدة تتكيف مع طلب المستثمرين والقضايا الإقليمية، وذلك تمشيا مع زخم الجهوية المتقدمة.

مرسوم رقم 809-22-2 صادر في 2 رجب 1444 (24 يناير 2023) بتعديل وتتميم المرسوم رقم 574-06-2 مؤرخ في 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) المتخذ لتطبيق الضريبة على المضافات القيمة المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون الضرائب العام .(CGI) تم استكمال المادة 16 ثالثًا بأحكام تنص على استكمال الإجراءات الشكلية للاستفادة من الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للمنتجات المحلية واستيراد المنتجات والمواد الأخرى المخصصة حصريًا للاستخدام الزراعي، والتي تم تحديد قائمتها بموجب المواد 92-ط-5 ° و123-15 درجة من.CGI

مرسوم رقم 431-22-2 مؤرخ في 8 مارس 2023 والمقرر دخوله حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2023 يتعلق بإصلاح الصفقات العمومية

المقاولات الصغرى والمتوسطة في أفريقيا

أسست مؤسسة التمويل الدولية (IFC) شراكة جديدة مع بنك أفريقيا (BOA) – مجموعة BMCE. ويتعلق هذا التعاون بالفرع الإفريقي لـ BOA، الذي يعمل في 19 دولة، ويلعب دورا أساسيا في أداء وأنشطة المجموعة المغربية. وكجزء من هذا التحالف، تستثمر مؤسسة التمويل الدولية 77 مليون دولار في آلية تقاسم المخاطر الخاصة بمجلس مراجعي الحسابات. وتهدف هذه المبادرة إلى تسهيل حصول المقاولات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، مع التركيز على تلك التي تديرها النساء، في عشرة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: بنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، ومدغشقر، ومالي، والنيجر، والسنغال، تنزانيا وتوغو.

وسيؤمن التزام مؤسسة التمويل الدولية نصف محفظة القروض، التي تصل قيمتها إلى 154 مليون دولار، للشركات العاملة في المقام الأول في مجالات الزراعة، والتجارة، والطاقة، والبناء. ومن خلال نهج تقاسم المخاطر هذا، من المتوقع أن يتمكن بنك أوزبكستان من منح حوالي 12000 قرض جديد، منها 2000 على الأقل ستكون للشركات التي تقودها النساء. وكثيراً ما تواجه الأخيرة تحديات أكبر في الحصول على التمويل.

وستقدم مؤسسة التمويل الدولية أيضًا خبرتها الاستشارية لدعم بنك أوزبكستان في توسيع نطاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، من خلال تنويع محفظته داخل الشركات التابعة له المنتشرة في البلدان العشرة المختارة.

"إن إحدى الركائز الثلاث لاستراتيجيتنا هي إعادة هيكلة أصولنا بهدف زيادة عملنا مع الشركات الصغيرة والمتوسطة. نحن مقتنعون بالفعل بالدور القيادي لهذه الشركات في الاقتصاد، ونرحب بمبادرة مؤسسة التمويل الدولية التي ستساعد مجموعتنا على زيادة التزامها تجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة، بقوة وثقة أكبر". يصرح أمين بوعبيد المدير العام لمجموعة بنك إفريقيا.

تواصلوا معنا

0802 00 00 05

marocpme@marocpme.gov.ma

3، شارع النخيل 457 تجزئة 11
رقم 3 حي الرياض، الرباط